



4,6% نمو إجمالي موجودات البنك بنهاية يونيو 2020 إلى 7,13 مليارات دينار بحريني

60,9 مليون دينار بحريني أرباح «الوطني» البحرين بالنصف الأول.. بنمو 1,6%

أعلن بنك الكويت الوطني -البحرين عن تحقيق أرباح صافية بلغت 60,89 مليون دينار بحريني (ما يعادل نحو 49,793 مليون دينار) في النصف الأول من 2020، مقارنة مع 59,95 مليون دينار بحريني (ما يعادل نحو 48,283 مليون دينار) في نفس الفترة من 2019، بزيادة نسبتها 1,6%. وأوضح البنك في بيان صحفي، أن الموجودات الإجمالية للبنك ارتفعت 4,6% لتبلغ نحو 7,13 مليارات دينار بحريني بنهاية يونيو 2020، مقارنة مع 6,824 مليارات دينار بحريني في الفترة نفسها من العام الماضي، فيما بلغت حقوق المساهمين نحو 692,426 مليون دينار بحريني.

استثمار إستراتيجية

وفي سياق تعليقه على نتائج البنك في النصف الأول من العام الحالي، قال



علي فردان



عصام الصقر

الصقر: «الوطني» البحرين واصل تحقيق أرباح جيدة رغم تحديات جائحة «كورونا»

فردان: قدمنا الدعم لعملائنا خلال الأزمة الاستثنائية انطلاقاً من مسؤولياتنا الوطنية

وأضاف أن الوطني-البحرين يواصل ترسيخ موقعه في السوق البحريني عاما تلو الآخر، حيث يعد من أهم فقرة طويلة وخاصة في البحرين نظرا لما يتمتع به هذا السوق من فرص نمو واعدة وآفاق مستقبلية إيجابية..

وأوضح أن الوطني-البحرين يواصل ترسيخ موقعه في السوق البحريني عاما تلو الآخر، حيث يعد من أهم فقرة طويلة وخاصة في البحرين نظرا لما يتمتع به هذا السوق من فرص نمو واعدة وآفاق مستقبلية إيجابية..

الإنفاق الرأسمالي لأدنى مستوياته في 6 أعوام

أشار تقرير «الوطني» إلى انخفاض الإنفاق الرأسمالي بحوالي 300 مليون دينار تقريبا أو ما يعادل 12% إلى 2,3 مليار دينار، أو ما يعادل 70% من المخصصات ضمن الموازنة، فيما يعتبر أدنى المستويات المسجلة في ستة أعوام، مقارنة بحوالي 80% في العام السابق.

وجاء تراجع معدل الإنفاق الرأسمالي متسقا مع ضعف أنشطة المشاريع الذي شهدناه خلال السنوات الأخيرة نتيجة للمفاوضات المطولة أثناء فترة طرح العطاء وغيرها من الصعوبات الفنية المختلفة.

بالإضافة إلى ذلك، قد تكون قيود الإنفاق المشددة بهدف كبح جماح العجز المتزايد من العوامل الإضافية التي ساهمت في ذلك.

وتعرض بيانات الإنفاق بطريقة بديلة أيضا، مما قد يبسط بعض التصنيفات المذكورة أعلاه. فعلى سبيل المثال، تقع بعض مدفوعات الأجور خارج فئة تعويضات العاملين المذكورة أعلاه. وبصفة عامة، بلغت فاتورة الأجور 12 مليار دينار أو ما يمثل 57% من إجمالي النفقات، أما الإعانات فقد مثلت 19% من إجمالي النفقات (بعضها مصنف أيضا خارج بند الإعانات أعلاه)، ليشكل هذين البندين حوالي 76% تقريبا من النفقات الاجمالية.

خفض الإعانات لترشيد النفقات

قال التقرير أنه في ظل استمرار عجز الميزانية والدعوات لترشيد النفقات العامة، خفضت الحكومة نفقاتها العام الماضي بنسبة 3,2% لتصل إلى 21,1 مليار دينار، أو ما يعادل 94% من إجمالي المخصصات في الموازنة العامة.

18,8 مليار دينار على خلفية تراجع الحد بنسبة 57% الذي شهدته الإعانات لتصل إلى 0,6 مليار دينار، نتيجة تراجع الذي شهدته الإعانات ضمن القطاع النفطي.

وعلى الرغم من أن السبب المحدد لهذا الانخفاض غير واضح، إلا أننا نعتقد أنه قد يعزى في الغالب إلى انخفاض المتأخرات المستحقة لمؤسسة البترول الكويتية، والتي بلغت مستويات مرتفعة بصفة استثنائية في السنة المالية 2019/2018.

وباستثناء بند الإعانات، سترتفع النفقات الجارية بنسبة 2% مقارنة بالعام الماضي، مما يشير إلى درجة ما من ضبط معدلات الإنفاق.

وساهمت بعض العوامل في زيادة الضغوط على النفقات الحكومية من أبرزها تعويضات العاملين (حوالي 40% من النفقات الجارية)، والتي زادت بنسبة 5,6% في أعقاب زيادتها بنسبة 6,5% في السنة المالية 2019/2018.

وأخيرا، ظلت المنح -والتي تتمثل بصفة رئيسية في التحويلات الموجهة إلى عدد من الهيئات كجامعة الكويت والهيئة العامة للقوى العاملة وهيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص- مستقرة نسبيا عند مستوى 5,3 مليارات دينار.

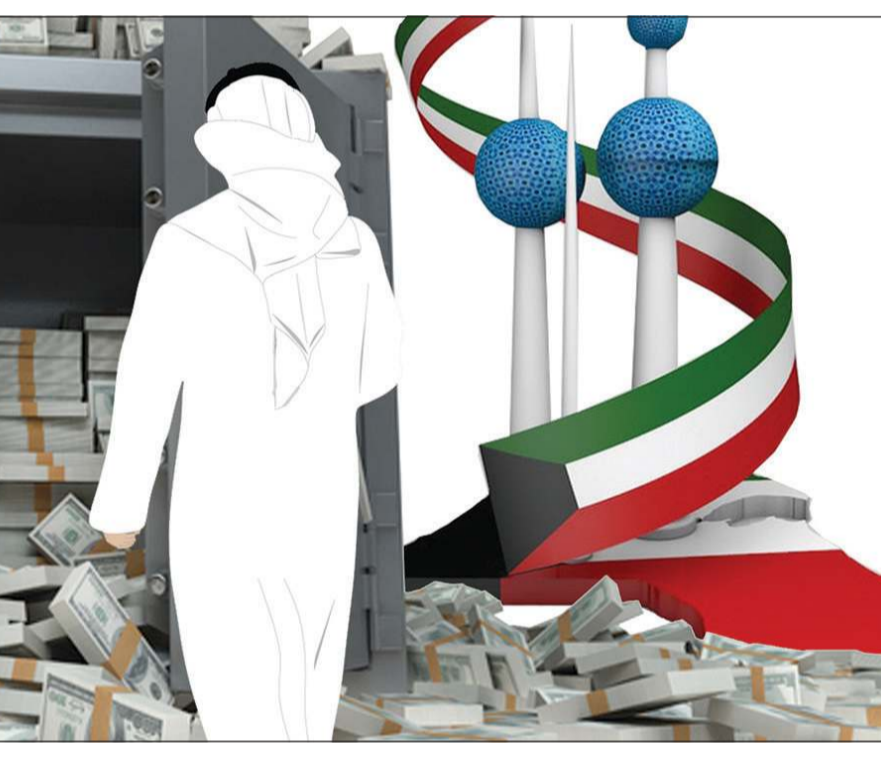
الإيرادات النفطية، والتي تمثل 89% من إجمالي الإيرادات، في العام المالي 2020/2019 على خلفية انخفاض متوسط أسعار نفط خام التصدير الكويتي بنسبة 10,3%، كما انخفض إنتاج النفط بنسبة 1,1% في إطار الالتزام باتفاقية الأوبك وحلفائها لخفض حصص الإنتاج.

ونتيجة لذلك، انخفضت الإيرادات النفطية بنسبة 16,6% على الرغم من تلقيها بعض الدعم بفضل ارتفاع إيرادات الغاز، كما جاءت الإيرادات النفطية أعلى من المستوى المقدر في الموازنة بنسبة 11% فيما يعزى إلى حد كبير إلى ارتفاع أسعار النفط عن مستوياتها المقدر في الموازنة العامة ببلوغها 61,1 دولارا للبرميل مقابل 55 دولارا للبرميل.

من جهة أخرى، تراجع الإيرادات غير النفطية بنسبة 13,1% بعد ارتفاعها بنسبة 24% في العام السابق نتيجة تراجع إيرادات الضرائب والرسوم بنسبة 7,7%، إذ انخفضت قيمة الضرائب المفروضة على الشركات الأجنبية بنسبة 26,1% نتيجة لضعف النشاط الاقتصادي، الأمر الذي انعكس أيضا على انخفاض الضرائب والرسوم الجمركية على الواردات (-3,6%) مقارنة بالسنة المالية 2019/2018.

وفي المقابل، أظهرت بيانات لجنة الأمم المتحدة لتعويضات زيادة ملحوظة في تعويضات العراق لتصل إلى 0,3 مليار دينار كويتي في السنة المالية 2020/2019 مقابل 0,1 مليار دينار كويتي في العام المالي السابق.

كما تشير البيانات أيضا إلى أن الديون المستحقة للحكومة، والتي تشمل فواتير المرافق العامة مستحقة الدفع، لاتزال مرتفعة نسبيا، إذ تمثل نسبة 4,1% من الناتج المحلي الإجمالي، وسيستلزم استرداد هذه المبالغ تطبيق تدابير أكثر صرامة ورفع مستوى كفاءة نظام التحصيل الحكومي.



استئناف أصول «الاحتياطي العام» لتمويل العجز يعكس أهمية تمرير «الدين العام» سريعا

ضرورة وضع خطة إصلاح شاملة لاستدامة المالية العامة وتعزيز دور «الخاص» بالاقتصاد

ويعد قيام الحكومة مؤخرا باستبدال أصول الاحتياطي العام بحوالي 2,1 مليار دينار من صندوق الاحتياطي العام مع صندوق الأجيال القادمة لتمويل النفقات الحكومية أحد المؤشرات على تزايد حدة هذه الضغوط.

من جانبها، اقترحت الحكومة مجموعة من التدابير الممكنة التي تهدف إلى تقليص العجز في

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني إن الضغوط تواصلت على أوضاع المالية العامة للكويت خلال السنة المالية 2020/2019 نتيجة لانخفاض أسعار النفط، الأمر الذي أدى إلى استمرار السحب من الاحتياطات المالية للحكومة، حيث ارتفع العجز إلى 3,9 مليارات دينار قبل تحويل 10% من الإيرادات إلى صندوق الأجيال القادمة أو ما يعادل 9,8% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2019، مقارنة بعجز قدره 1,3 مليار دينار أو ما يمثل 3,1% من الناتج المحلي الإجمالي للسنة المالية السابقة.

وبعد التحويلات الاعتيادية لصندوق الأجيال القادمة، وصل مستوى العجز إلى 5,6 مليارات دينار (14,1%) من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل 3,4 مليارات دينار (7,9%) من الناتج المحلي الإجمالي في العام السابق، إلا أن مجلس الأمة قد أقر مؤخرا قانونا لوقف هذه التحويلات للسنة المالية السابقة وخلال السنوات التي تحقق فيها الميزانية العامة عجزا، ويعزى تزايد مستويات العجز إلى انخفاض أسعار النفط، إلا أن وكفاءة زيادة العجز تسارعت بشكل حاد في مارس على خلفية تفشي جائحة كوفيد-19 على مستوى العالم.

الضغوط المالية

وبصفة عامة، جاء حجم العجز المسجل للسنة السادسة على التوالي قريبا من توقعاتنا، وذلك بعد الانخفاض الذي شهدته أسعار النفط في 2014، وعلى الرغم من احتفاظ الحكومة ووفقا للمقديرات بموارد مالية ضخمة تزيد عن 500 مليار دولار في صندوق الثروة السيادية، إلا أن استمرار تسجيل عجز في ميزانيات السنوات الأخيرة أدى إلى استنزاف الموارد المتاحة في صندوق الاحتياطي العام الذي يستخدم بصفة رئيسية لتمويل الميزانية.

وقد أصبح هذا الأمر أكثر إلحاحا منذ انتهاء صلاحية قانون الدين العام في 2017، مما جعل من صندوق الاحتياطي العام الوسيلة الوحيدة المتاحة للتمويل.

